

دعم الصناعة.. الحكومة تريد والصناعيون يطالبون

وزير الصناعة: دعم فني برفع كفاءة المنشآت وخفض تكاليف الإنتاج

وزير الاقتصاد: هذه طرقتنا لتقديم الدعم الذي يمكن ان يكون مادياً

دعم الصناعة وتشجيعها، محور مهم جداً طرحته الحكومة منذ توليها مهامها في نيسان الماضي، ويومذاك أرسلت إشارة على غلبة من الأهمية والوضوح، إذ كان لول نشاط لرئيس مجلس الوزراء عادل سفر إلى غرفة صناعة دمشق وريفها، واعتبرت تلك الزيارة أحد المؤشرات المهمة المتعلقة برغبة الحكومة في دعم الصناعة الوطنية. وتلا ذلك تقديم مقترحات من صناعيي دمشق وحلب، تتضمن المحاور الأساسية التي يرغب الصناعيون في معالجتها بهدف خلق قطاع صناعي منافس، ودعم الصناعة المحلية.

واتخذت الحكومة عدة إجراءات لنية تسهم في معالجة مشكلات الصناعة الوطنية التي تعاني الكثير من التحديات والمعوقات، كتحفيز بعض الرسوم الجمركية على المواد الأولية الداخلة بالصناعة، ومع ذلك ظل دعم الصناعة الوطنية وتشجيعها حاجساً ملحاً للصناعيين والحكومة في لن، ولا سيما بعد اتساع مروحة العقوبات التي تفرضها الدول العربية والاتحاد الأوروبي واميركا. وبرز اتجاه حكومي اعلنه وزير الاقتصاد والتجارة الدكتور نضال الشعار بالاعتماد على الذات وتمكين الداخل، ويمكن تسجيل عدد من الملاحظات على مفهوم دعم وتشجيع الصناعة، لولها غياب الرؤية الحكومية الواضحة حول دعم الصناعة، وما القطاعات المستهدفة بهذا الدعم ثانياً، وما شكل وطبيعة الدعم ثالثاً؛ وغيرها من الاسئلة التي ترسم استراتيجية دعم الصناعة.

واقر الفريق الوطني لترويج وتسويق المنتجات السورية وحماية الصناعة الوطنية في اجتماعه الثاني الذي عقده الأربعاء الماضي دعم صناعة الالبسة الجاهزة بمختلف انواعها كاول صناعة سورية يقدم لها الدعم، وخطة العمل التي تشمل أربعة بنود وهي ادوات الدعم ومعايير قياس الاداء والمدة الزمنية والشباب والعقاب، وكانت المفاضلة بين الصناعة النسيجية وصناعة المفروشات والصناعات التجميعية والادوات الكهربائية والصناعات الغذائية، وكشف وزير الاقتصاد ان صناعة الغزول ستكون المستهدفة القادم في برنامج الدعم الاختياري.



الميزات التفضيلية للصناعة السورية الوطنية بقطاعيها العام والخاص، ويجب العمل على توصيل الغاز الطبيعي إلى المدن الصناعية لاستبداله محل الفيول ولا سيما ان سورية تشتهر بمكتشفات جديدة من الغاز.

ويجد طالب ضرورة في تأسيس صناديق خاصة بالتنمية الصناعية تديرها الدولة وتمولها المصارف العامة والخاصة، ويجب السعي لإنشاء الحواضن في المدن الصناعية لتأمين متطلبات العمل الصناعي وتطويره، إضافة إلى خلق شراكات مع الهند مثلاً لتشجيع الاستثمار في مجال المعلوماتية وتوطين صناعة البرمجيات، ويجب تفعيل دور المصارف الصناعية وخفض فوائدها اقتراض الصناعيين وإعادة جدولة ديونهم ولا سيما اصحاب المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

واقترح طالب إحداث العديد من المراكز الفنية ذات الخبرة في تولي عملية الإصلاح مثل مركز التحديث الفني الذي يتوقع صدور صكه التشريعي قريباً مع ان المطالبة بأبحاث مثل هذه المراكز عمره سنوات، وأكد ان خطوط الإنتاج في مصانع القطاع العام متخلفة تكنولوجياً وبالتالي منتجاتها غير قادرة على المنافسة، ولا بد من استبدالها.

دفقة بسيطة

قاطرة النمو السورية - اي الصناعة - تحتاج إلى دعم وتشجيع، وقد لا يختلف اثنان على ذلك، وثمة اصرار وتركيز على الصناعة في القطاع الخاص، رغم وجود الكثير من الصناعات غير المرخصة وتعمل في الظل، كما ان الحكومة احوالت مشروع قانون إصلاح القطاع العام الصناعي إلى اللجنة الاقتصادية لتناقشه، لإنقاذ هذا القطاع من المرواحة في مكانه، ووقف النزيف الكبير في خسائره، وعلمت (الاقتصادية) ان اتجاهات ظهرت أثناء النقاشات تشير إلى عدم الرغبة والجدية في إصلاح القطاع العام الصناعي.

إلا ان دعم الصناعة المحلية وتشجيعها، يحتاج إلى أكثر من الاقوال، لزيادة نسبة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وليكون الدعم لقطاعات الإنتاج الحقيقية، وتتم الاستفادة من القيمة المضافة للمواد الأولية السورية بدل من فقدانها واستفادة دول أخرى منها. فدعم الصناعة قادر على حل الكثير من المشكلات، ويسهم في تطبيق سياسات الاعتماد على الذات والإحلال محل الواردات ويخلق فرص العمل لجيوش العاطلين من العمل، والأهم ان تعود الحياة إلى قاطرة النمو من خلال (دفقة) بسيطة تقوم بها الحكومة في الاتجاه الصحيح.

■ ثامر قرقوط

الجهات التركية التي تكمل تصنيعها وتبيعتها وتستفيد من القيمة المضافة لها. وأكد حلبى انه يوجد امام الصناعي السوري بدائل للمواد الأولية كالمواد الاسيوية، كما ان الاصناف التركية هي غالية، وهذا من مصلحة الصناعة السورية لتحقيق المنافسة.

ورأى الصناعي بدر الناطور ضرورة ان تكون السياسة في خدمة الاقتصاد ومن المطلوب إعادة ترتيب بيتنا الداخلي قبل الانتقال إلى الخارج، وإعادة النظر بالاتفاقيات التجارية التي الحققت الضرر بصناعتنا، ونحن لسنا ضد الاتفاقيات الثنائية ولكن يجب ان تكون مدروسة، وتناسب الصناعي وان تكون مناسبة للاقتصاد السوري.

وطرح الصناعي عبد الكريم زهرة قضية الدعم وتشجيع الصناعة من جانب آخر يتعلق بالعملين في هذا القطاع وذلك من خلال تدريب العاملين وتوجيههم بشكل مبكر قبل دخولهم سن العمل، وان تتبنى الوزارات المدارس الصناعية، وذلك للتغلب على ضعف إنتاجية العامل السوري.

غير متكافئة

قدم الخبير المالي والاقتصادي نضال طالب في حديثه ل(الاقتصادية) عدداً من المقترحات لدعم وتطوير القطاع الصناعي السوري، وقال: اعطت السياسة الاقتصادية السورية في السنوات الاخيرة اولوية لتحرير التجاري على حساب الاستقطاب الصناعي، فعرضت بذلك الصناعة الوطنية لمنافسة غير متكافئة ولم تنجح في إغراء المستثمرين بصناعة منتجاتهم في سورية بمواصفات عالمية بل استوردتها من الخارج، لذلك لا بد من إعادة هندسة البيئة الاستثمارية عن طريق تعديل قوانين الاستثمار.

وأكد طالب انه منذ فترات طويلة يجري الحديث عن قروض فوائدها متدنية، كما لا بد من منح المنشآت الصناعية ترخيصاً دائماً، وإنشاء مناطق صناعية للصناعات الصغيرة والمتوسطة في التجمعات الصناعية بكلفة معقولة، والسماح بتوسيعها، وإعادة النظر بشروط الترخيص الصناعي والإداري لانها صعبة التطبيق للمنشآت الصناعية خارج المدن الصناعية وداخل المخطط التنظيمي للمدينة او خارجها.

واقترح الخبير طالب إلغاء الرسوم على المواد الأولية الداخلة في الصناعات الغذائية وخصوصاً في هذه المرحلة التي تمر بها البلاد، ورفع الرسوم الجمركية على مستوردات الصناعة النسيجية وخاصة صناعة الاقمشة والتريكو من اجل حماية هذه الصناعة التي تشغل أكبر عدد من العمالة ودعم تسويقها خارجياً، كما ينبغي وقف رفع اسعار حوامل الطاقة كي لا تسلب

الحكومة السورية في هذا المجال.

ورأى الحلبي ان الامر بالنسبة للسوق الروسي مشابه للسوق الإيراني، فالالبسة عليها رسوم عالية، ونتمنى ان يكون هناك تخفيض لهذه الرسوم وهي لن تؤثر الاقتصاد الروسي. مؤكداً انه ضد إيقاف استيراد المواد الأولية لو نصف المصنعة من السوق التركية وفرض رسوم ٣٠ بالمئة عليها.

وحول الاعتماد على الذات وتشجيع الصناعة قال الحلبي: ما نطلبه على المدى البعيد اعتبار القطاع الصناعي قطاعاً حيويًا واستراتيجيًا، ولا سيما صناعة الالبسة التي تعتمد على امرين أساسيين هما: لولا هي مجال لاستقطاب فائض اليد العاملة البسيطة، ثانياً وجود إمكانية للتصدير من خلال توافر فرص عالية للتصدير لهذا القطاع الذي يجب ان يعامل على اساس انه قطاع استراتيجي، ووضع كل التسهيلات ورصد مبالغ جيدة له.

واضاف الحلبي: في مجال الالبسة نطالب الحكومة بوضع برنامج لاستكمال حلقات الإنتاج، وخصوصاً في مجال الاقمشة، فصناعة الاقمشة القائمة حالياً لا تواكب متطلبات صناعة الالبسة، لذلك يضطر الصناعي لاستيراد أغلب الاقمشة، فهناك مئات ملايين الامتار تستورد ولا طاقة لتأمينها، واي عاقبة لذلك تلحق الضرر بالصناعيين لعدم وجود بديل محلي ما يشكل صعوبة امام الصناعي، وإرباكاً كبيراً له.

وقال الحلبي: يمكن حماية الاسواق المحلية لكن اسواق التصدير بحاجة إلى تشجيع، على نماذج محددة من شركات تصنع مدخلات إنتاج الالبسة، إضافة إلى الصناديق وبرامج دعم وتطوير هذا القطاع كدعم الطاقة ودعم اسعارها فهذه قضايا مهمة جداً، فموضوع الطاقة بالنسبة للمصانع رئيسي، ويشكل جزءاً كبيراً من تكلفتها، إضافة إلى تأمينها ايضاً.

ترتيب البيت الداخلي

هل لثرت الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها سورية خلال السنوات الماضية في الصناعة الوطنية؟ ولماذا لم تستفد الصناعة السورية من فترة الحماية الطويلة التي عاشتها لأكثر من ثلاثين عاماً، قبل ان يفتح باب التجارة الحرة والاسواق الداخلية على مصاربعه؟

كانت اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا من أكثر الاتفاقيات تأثيراً في الاقتصاد السوري من بين الاتفاقيات الأخرى، واتخذت الحكومة قراراً بتجميدها. يقول الصناعي هيثم حلبى حول هذا الموضوع ل(الاقتصادية): إن الاتفاقية كانت مجحفة، لان الجانب التركي مستفيد أكثر من السوري، فالصادرات السورية إلى تركيا كانت بالاساس هي مواد نصف مصنعة، او ربع مصنعة، تستفيد منها

لزمة خانقة

الصناعة السورية بشقيها العام والخاص تعاني من لزمة خانقة في تنافسيتها وجودتها، وظهرت محاولات حكومية عدة لمعالجة نقاط الضعف المتجذرة في هذه الصناعة، ورداً على سؤال عن طرق وسبل تقديم الدعم للصناعة الوطنية قال وزير الصناعة عدنان سلاخو ل(الاقتصادية): يمكننا المساعدة من خلال الدعم الفني من خلال رفع كفاءة المنشآت، وبالتالي خفض تكاليف الإنتاج وتحسين اداء المنشأة، وبالتالي ستكون المنشأة بشكل طبيعي قد اصبحت قادرة على المنافسة، اي رفع كفاءة المنشأة بالمنافسة، وهو دعم من وزارة الصناعة، وان هذا متاح للقطاعات العام والخاص.

وكشف الوزير سلاخو عن ان أكثر من ٨٠ بالمئة من منشآت القطاع العام الصناعي بحاجة إلى تطوير، وقال: سنطالب المؤسسات والشركات بان تحدث نفسها، ولن نلزمها بذلك.

وزير الاقتصاد والتجارة في تصريح على هامش ملتقى سوق الاستثمار السياحي السابع الذي عقد مطلع الشهر الجاري قال رداً على تساؤل ماذا ستفعل الحكومة وما إجراءاتها لدعم الصناعة: إن تشجيع الصناعة الوطنية، يكون بالعودة إلى الداخل وتمكينه، وإعادة العمال إلى معاملهم ومنشآتهم.

واضاف وزير الاقتصاد دعونا الفعاليات الصناعية لتحديد الصناعات الواعدة، لنقدم لها كل انواع الدعم، والذي يمكن ان يكون بأي طريقة، وعندما نرى صناعة واعدة ويمكن ان تكون بديلاً حقيقياً من سلعة مستوردة يمكن ان نقدم لها دعماً عن طريق الفيول والتأمينات والمياه والكهرباء او حتى الدعم المادي، ومنع استيراد السلع المنافسة، او رفع الرسوم الجمركية على هذه السلع المنافسة، فالمهم هو الدعم.

المنافسة غير العادلة

الممازق الذي تعيشه الصناعة الوطنية يمتد عشرات السنوات الماضية، ولم يتخذ إجراء فعلي خلال الفترة الماضية يسهم بشكل فعلي في دعم الصناعة، ولا يسهم في تشجيعها بما يتوافق مع قواعد ومعايير الاتفاقيات الدولية، التي تسمح بتقديم هذا الدعم بشروط محددة.

يقول الصناعي محمد الحلبي ل(الاقتصادية) إن هناك بعض المواد تدخل إلى السوق السورية دون رسوم، ما يؤدي إلى منافسة غير عادلة، كما مطلوب فتح اسواق جديدة لتصدير المنتج الوطني، كالسوق الإيراني، إذ إن الرسوم على الالبسة والمنسوجات تصل إلى ١٠٠ بالمئة في هذه السوق، وفي ظل هذه الرسوم لا يمكننا التصدير. وطالب الحلبي بتسريع توقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الجانب الإيراني وان تسعى